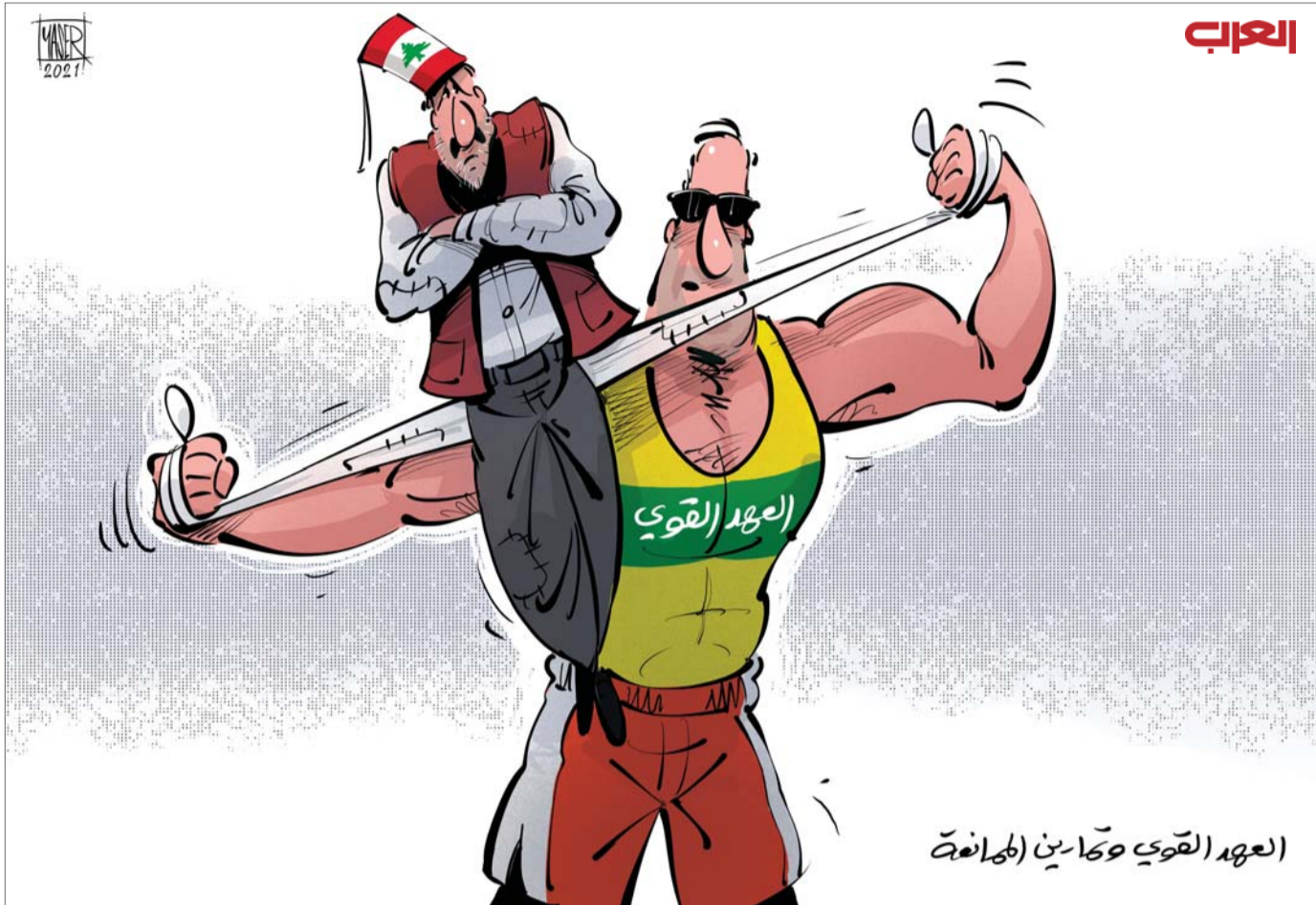


الأجندة اللبنانية الوحيدة... أجندة إيرانية



(العهد القوي وكما بين المرافقة)

من يدافع حاليا عن النظام المصرفي الذي فيه ودائع لكل اللبنانيين من كل الطبقات والمذاهب والطوائف والذي يختزل في الوقت ذاته جزءاً من ثقافة الحياة والحيوية اللبنانية والمبادرة الفردية التي تميز بها أهل البلد...؟

لا وجود لمن يدافع عن لبنان في الوقت الحاضر في غياب عهد لا هم له سوى استرضاء بشار الأسد. لا وجود لأجندة لبنانية واضحة لدى "العهد القوي". الأجندة الوحيدة هي الأجندة الإيرانية التي كان النظام المصرفي إحدى ضحاياها. هذا كل ما في الأمر في بلد، اسمه لبنان، متروك لمصير بأئس مطلوب أن يتحوّل أهله إلى متسولين يسعون إلى ركوب أول طائرة يستطيعون الوصول إليها للهجرة...

والعرب أن لبنان لا يريد أن يساعده نفسه، لا عن طريق تشكيل حكومة "محرمة" ولا عن طريق اختيار شخصية ما زالت قادرة على مدّ الجسور مع الخارج. على العكس من ذلك، هناك من يريد تصفية حساباته مع سعد الحريري في هذه الظروف بالذات. كان يمكن لهذا التوجه أن يكون منطقياً لو أمكن إيجاد شخص على رأس الحكومة يكون قادراً على فتح قنوات اتصال ذات جدوى مع واشنطن والعواصم الأوروبية والعربية. دافع النظام المصرفي، مع عدم تجاهل حصول تجاوزات كثيرة في أحيان كثيرة، عن لبنان المتنوع والمزدهر الذي عرفناه والذي كاد يذهب ضحية توقيع اتفاق القاهرة قبل نصف قرن.

هناك عهد اسمه "عهد حزب الله" شارف على نهايته. تكمن خطورة هذا العهد على لبنان في أنه أزال خطأ، ربما كان وهماً، رسمه المجتمع الدولي، على رأسه الولايات المتحدة، والعرب القادرون ماليًا. كان هذا الخط يفصل، ولو نظرياً، بين الحكومة اللبنانية من جهة و"حزب الله" الذي يتحكم بمفاصل الدولة اللبنانية وسياساتها الخارجية من جهة أخرى. ما ساهم في إزالة الخط أيضاً تدخل الحزب، الذي ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني في سوريا والعراق واليمن...

لعب دور المحلج الأمن لها. لذلك، كان ذلك التنوع في تركيبة كل مصرف من المصارف، وهو تنوع ساهم فيه العرب الأغنياء الذين وجدوا موقعا قويا لهم في غير مصرف لبناني. لذلك أيضاً كانت هناك دائماً مصارف أجنبية تعمل انطلاقاً من لبنان وبيروت بالذات. بقي معظم هذه المصارف يعمل في أحلك الظروف...

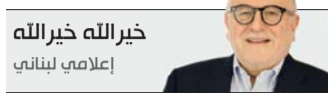
لم يعد هناك حالياً ما يدافع به لبنان عن نفسه. في حال استمرّ الوضع على ما هو عليه، ستكون هناك مجاعة في لبنان. هناك نحو 23 ألف موظف يعملون في المصارف اللبنانية. وهناك 120 ألف موظف يعملون في مؤسسات خاصة صغيرة وكبيرة. هؤلاء مهذبون بالصرف في حال استمرّ

الوضع الاقتصادي في التدهور. معظم هؤلاء لديهم قروض عليهم تسديدها للمصارف. كيف سيسددون هذه القروض التي لها علاقة بالسكن أو شراء سيارة، فضلاً عن أمور أخرى في حال توقف النشاط التجاري في البلد؟ هل وضع لبنان ميؤوس منه؟ الجواب أقرب إلى نعم من أي شيء آخر. لا تزال هناك فرصة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، خصوصاً بالنسبة إلى القطاع المصرفي الذي سنحتاج إعادة الثقة به ولبنيان العشرات من السنوات في أقل تقدير. أين الفرصة؟ الفرصة في تشكيل حكومة اختصاصيين على وجه السرعة. وحدها حكومة من هذا النوع تستطيع إيجاد بصيص أمل للبنان... هذا إذا كان لا يزال في الإمكان الحديث عن بصيص أمل من أي نوع كان.

يستوعب النتائج المترتبة عن توقيع اتفاق القاهرة، الذي سمح للمسلحين اللبنانيين، لا يوجد في السنة 2021، سوى قليلين يدركون المعنى العميق لانتهيار القطاع المصرفي اللبناني. ما نشهده حالياً في "عهد حزب الله"، الذي زاد عمره على أربع سنوات، هو انهيار آخر لجزء من لبنان... أو لما بقي من لبنان. لا يتعلق الموضوع بانتهيار النظام المصرفي اللبناني فحسب، بل يتعداه إلى قطاعات أخرى هي في أساس وجود لبنان وازدهاره أيضاً. بين هذه القطاعات التعليم والاستشفاء والسياحة والإعلام والخدمات بشكل عام. كيف لشركة لبنانية أو عربية أو أجنبية العمل من لبنان؟ ما مستقبل خريجي الجامعات في لبنان؟ لم يترك طموح سوى طموح المتهور على تأشيرته من دولة عربية أو أجنبية تخرجه من جحيم بلد كان اسمه لبنان، ألم يقل ميشال عون إن وجهة لبنان هي "جهنم" لدى سؤاله في إحدى المرات إلى أين نحن ذاهبون؟

كان القطاع المصرفي بنظامه الحر، الذي احتاج بناؤه سنوات طويلة، خطاً أساسياً في الدفاع عن لبنان. هناك من يعتبر أنه بقي خط الدفاع الأول عنه في ضوء تشابك المصالح بين كل فئات المجتمع من أجل المحافظة على مصارف بيروت كجاذبة للاموال والاستثمارات العربية وغير العربية وأموال اللبنانيين العاملين في الخارج ولعب دور المحلج الأمن لها. لذلك، كان ذلك التنوع في تركيبة كل مصرف من المصارف، وهو تنوع ساهم فيه العرب الأغنياء الذين وجدوا موقعا قويا لهم في غير مصرف لبناني. لذلك أيضاً كانت هناك دائماً مصارف أجنبية تعمل انطلاقاً من لبنان وبيروت بالذات. بقي معظم هذه المصارف يعمل في أحلك الظروف...

لم يعد هناك حالياً ما يدافع به لبنان عن نفسه. في حال استمرّ الوضع على ما هو عليه، ستكون هناك مجاعة في لبنان. هناك نحو 23 ألف موظف يعملون في المصارف اللبنانية. وهناك 120 ألف موظف يعملون في مؤسسات خاصة صغيرة وكبيرة. هؤلاء مهذبون بالصرف في حال استمرّ



خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

كانت الحاجة إلى "العهد القوي"، عهد الرئيس ميشال عون وصهره جبران باسيل، كي يكتمل الانهيار اللبناني الكامل الذي يعبر عنه أفضل تعبير احتجاج المصارف لودائع اللبنانيين والعرب والأجانب الذين وضعوا ثقتهم في النظام المصرفي اللبناني. بدل أن يقدم ميشال عون استقالته ويرحل عن قصر بعبدا، نراه يمعن في وضع العراقيل في طريق تشكيل حكومة جديدة برئاسة سعد الحريري يمكن أن تعيد بعض الأمل في الحصول على مساعدات خارجية قد تساعده، قبل قوات الأوان، في وضع حدّ للانتهيار. بات طموح لبنان حالياً وقف الانتهيار الذي يبدو واضحاً أن لا نعر له في ضوء غياب رئيس للجمهورية يعي ماذا يعني احتجاج وداغ المواطنين وإلغاء الدور التاريخي لبيروت كمصرف للعالم العربي.

لا وجود لمن يدافع عن لبنان في الوقت الحاضر في غياب عهد لا هم له سوى استرضاء بشار الأسد، ولا وجود لأجندة لبنانية واضحة لدى "العهد القوي".

لا يمكن استغراب أي تصرف يصدر عن "العهد القوي" الذي لم يدرك إلى الآن معنى تفجير مرفأ بيروت في الرابع من آب - أغسطس 2020 والنتائج المترتبة على ذلك، خصوصاً بالنسبة إلى الهجرة المستمرة للبنانيين من بلدهم. حصر رئيس الجمهورية همّة في منع حصول تحقيق دولي في جريمة موصوفة لعبت دوراً في إلغاء دور بيروت... كما لو أن معرفة الحقيقة في تفجير المرفأ لا تعنيه من قريب أو بعيد.

مثملاً لم يوجد في العام 1969، باستثناء العميد ريمون إدّه، من

إيران: إصلاحيون أم خونة؟

الإيرانيون يدركون تماماً الآن أن مشروع الإصلاح الذي امتلك كل ما يحتاجه لتحقيق التغيير، عجز عنه ليس لأن مؤسسة الولي الفقيه، بكل ما يتبعها من أجهزة قم وإرهاب، ظلت قوية وقادرة على الإسكاف بمفاصل النظام الأساسية، بل لأن "الإصلاحيين" أنفسهم كانوا مجرد خونة، جبناء، ويمارسون الخداع بما كانوا يعملون من طليعة النظام. إذ تخرّج معظمهم من مفاصل النظام وظلوا يزعمون، زوراً وبهتاناً، القدرة على تغييره "من الداخل". وعندما توفرت لهم الفرصة مرة ومرتين وثلاثاً، فقد خذلوا وظلوا يخذلون ناخبهم باستمرار.

وللمرء أن يلاحظ أن هؤلاء "الإصلاحيين" حكموا بلادهم 24 عاماً بينما سلطة هاشمي رفسنجاني بين عامي 1989 و1997، وهي الآن في أضعس أحوالها من ناحية الحريات والحقوق الاجتماعية.

عدم الثقة بتقاري النظام هو ما عبّرت عنه الاحتجاجات التي رفعت شعار "لا اصولي ولا إصلاح". اللعبة انتهت، لنقول للذين باعوا الأوهام لشعبهم إن الطريق الوحيد للتغيير هو إسقاط النظام، وأنه لا سبيل لإصلاحه. لقد نجح "الإصلاحيون" في شيء واحد فقط، هو إطالة أمد حياة النظام. وهو ما يكشف، بالدليل الملموس، ما هي طبيعة الوظيفة التي سُمح لهم بادائها. الامتناع عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع يبدو الآن وسيلة من وسائل الاحتجاج لنزع الشرعية عن هذا النظام، إلا أن الزورير سوف يكفل التغطية على هذا الاحتجاج. الأمر الذي يبقى للبرانيين طريقاً واحداً لا فاني له: المقاومة المسلحة والعصيان الشامل. لقد حطم "الإصلاحيون" آمال الملايين من الإيرانيين، بمقدار ما حطم "المثبذون" كل وجه آخر من حياتهم، ليثبوا في النهاية أنهم شركاء في جريمة واحدة.

ليلي لكي يرتكب مجزرة هناك، وبقي خاتمي يتفجّر على سيل الدماء. المسافة بين الفشل والخيانة كانت محدودة للغاية إلى درجة أن أحداً ما عاد ليعرف ما إذا كان خاتمي متواطئاً أم عاجزاً أم كلاهما معاً؟

في عام 2005 فاز محمود אחمدي نجاد بالرياسة بعد أن تغلب على هاشمي رفسنجاني في الدور الثاني، وبرغم "وسيطته" المزعومة، فقد كان لا أكثر من رجل ولاء مطلق لعلي خامنئي، وأول "الثورة المضادة" للتيار الذي صار يُعرف بأنه "متشدد". وعاد ليفوز بالرياسة للمرة الثانية عام 2009، بعد تزوير واسع النطاق شمل الملايين من الأصوات التي ذهبت إلى وزير الخارجية السابق مير حسين موسوي الذي انتهى به الأمر، إلى جانب مهدي كرويبي، إلى السجن والإقامة الجبرية.

أحمدي نجاد هذا، هو نفسه، يرتدي ثوب الاحتجاج الآن، بعد أن رفض مجلس صيانة الدستور قبول ترشيحه من جديد. وكأنه سيفعل شيئاً آخر غير ما فعله من قبل.

حسن روحاني كان آخر الخديعة. فعوض مجلس الخبراء (الذي ينتخب الولي الفقيه) وعضو مجلس تشخيص مصلحة النظام وعضو المجلس الأعلى للأمن القومي وكبير المفاوضين في ملف إيران النووي، كان عتلة في ماكينة النظام، ويعرف كل تفاصيلها، ولكن ظل يُنظر إليه على أنه "إصلاح" يريد أن يرث ما تركه خاتمي من خراب.

وكما هو واضح الآن، فإن 23 مليون ناخب الذين انتخبوه للرئاسة عام 2013 يعرفون جيداً أنه جزء من آلة القمع التي تعمدت التكتيل باحتجاجات الأعمار 2017 و2018 و2019 فأودت بحياة الآلاف ثم الآلاف من الذين أشرف رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي على إعدام الكثير منهم، ليفرش طريقة إلى الرئاسة بالجمامج في 18 من يونيو الجاري.

الإصلاحات، وترك الباقي عامداً متعمداً، ليُسفر عن مجزرة ترث أخرى. الزلزال لم يتوقف عند هذا الحد، بل إن التيار الذي صار يدعى حركة "2 خرداد"، فاز بانتخابات المجالس المحلية في العام 1998، ثم فاز بانتخابات البرلمان في العام 1999 أيضاً. وهو ما كان يعني أن قادة تلك الحركة، وعلى رأسهم خاتمي نفسه، تمكنوا من أن يحكموا "قضبتهم" (أو في الأقل، تصوراتهم) على مؤسسات السلطة.

ثم عاد خاتمي ليفوز بانتخابات العام 2001 أيضاً. ماذا كان المرء ليريد أكثر من أن يحظى بتأييد 90 في المئة من الناخبين (في انتخابات العام 1997) لكي يُحدث التغيير الذي يشاء؟ ماذا كانت حركة الإصلاح لتتمنى أكثر من أن تسيطر على الرئاسة والبرلمان والمجالس المحلية لكي تفرض تصورها التقدمي على النظام، وتقوم بإجراء تعديلات جوهرية على طبيعة النظام وأساسه وركائزه الدستورية؟ ماذا تريد أكثر من ثورة كبرى ناجزة شعبياً وديمقراطياً، لكي تسكب التغيير بالفعل؟

كل ذلك سرعان ما انهار كما تنهار قصور الرمال. والسبب هو أن خاتمي

(انصاف يساريين بجبة وعمامة)، فقد كانوا في الغالب خلطة شعبية التي لم تكسب رضا الزوجين معا. (من أمثال: محمود طالقاني الذي سعى إلى المصالحة بين العلم والدين، وكاظم شريعت مداري وعلي حسين منتظري ومحمد مهدي الشيرازي الذين رفضوا نظرية "ولاية الفقيه"، ومحمد حسين كاظميني بروجردي الذي طالب بفضل الدين عن الدولة).

صاحب الخدعة الأكبر هو الرئيس السابق محمد خاتمي، الذي أراد أن يجمع بين حماية نظام رجعي الأيسر والمقومات وبين تقديم صورة اجتماعية تقدمية له.

في العام 1997 فاز خاتمي بأصوات 20 مليون إيراني، بينما لم يحظ مرشح المؤسسة الدينية على أكبر ناطق نوري بأكثر من 3 ملايين صوت. حصل ذلك، رغم القناعات القاهرة لدى تلك المؤسسة بأن النتيجة سوف تكون العكس تماماً. فوجئ الجميع بالنتيجة، حتى أن أنصار خاتمي أنفسهم ما كانوا يتطلعون إلى أكثر من نيل أصوات تلك الملايين الثلاثة لكي يقولوا "المؤسسة الولي الفقيه" إنهم "قوة" جديرة بالاعتبار، وأن لهم مكانة كبيرة في المجتمع الإيراني يحسن الإصغاء إليها.

اجتذاب ناخبي الضمير، كان هو الهدف، وليس الفوز بالسلطة فعلاً. لاسيما وأن خاتمي قفز إلى الترشيح للرئاسة من وزارة الثقافة، أي من المؤسسة التي كانت على تماس مباشر مع نخب الطليعة المنحرفة. وهذه النخب لا تأمل في نفسها بأكثر من امتلاك حق النقد والاستشراف الحضاري.

لقد كان الأمر مجرد لعبة. ولكن حدث أن تحوّل الفوز بالسلطة إلى زلزال سياسي. ونظرياً على الأقل، فقد كان كافياً لكي يهز جبل النظام. إلا أن خاتمي امتنع عما كان منتظراً منه. فاكتمل بالقليل والهامشي من

الناخبين الذين قاموا عليه. المنهج الذي قام عليه. أنظر في هذا المنهج بالذات، كما يجسده الدستور والأليات التي تفرضها مؤسسات النظام الغارق في التخلف العقلي والمشاريع الهمجية، وستعرف أين كان يكمن الخداع؟

المنطلق كان يقول إن تعزيز الحريات السياسية واقتصاداً قائماً على العدالة الاجتماعية يمكنه أن يحافظ على إرث الإمام الخميني من جهة الانفتاح والتعددية. وإن "الثورة" بتعبير أن "تستقطب" جيل الشباب الذي يشكل الغالبية العظمى (نحو 60 في المئة) من كتلة الناخبين، وأن يرعى مشاغلهم ويتوكل مع تضلعاتهم.

ولكن الحقيقة، المسكوت عنها، هي أن هذا التيار أراد فقط أن يستولي على المكانة التي كانت تحتلها حركة "مجاهدي خلق" في الحياة السياسية قبل الثورة، ولدى انطلاقها، وقبل أن يتم التكتيل بها بحملة إعدامات طالت عشرات الآلاف من منتسبيها، وظلت حية في ضمائر الملايين.

الإيرانيون الذين أطاحوا بنظام الشاه، جاؤوا إلى الثورة من جهة اليسار. أما الذين فازوا بالسلطة، من رجال الدين، فقد جاؤوا من جهة اليمين؛ من جهة التخلف العقلي والهمجية الطائفية بالذات. ولكن كان هناك بينهم من تلبسوا الدور على الوجهين



علي الصراف
كاتب عراقي

يعرف "الإصلاحيون" في إيران اليوم كم أنهم خدعوا الناس وخدعوا أنفسهم بأنهم تيار يستطيع أن يُحدث إصلاحات في طبيعة النظام الذي أسس لجمهورية الخميني منذ العام 1979.

هم لا يتكرونها، في الأساس، أن غايتهم النهائية هي "حماية الجمهورية الإسلامية" والدفاع عن بقائها وبقاء المنهج الذي قامت عليه.

أنظر في هذا المنهج بالذات، كما يجسده الدستور والأليات التي تفرضها مؤسسات النظام الغارق في التخلف العقلي والمشاريع الهمجية، وستعرف أين كان يكمن الخداع؟

المنطلق كان يقول إن تعزيز الحريات السياسية واقتصاداً قائماً على العدالة الاجتماعية يمكنه أن يحافظ على إرث الإمام الخميني من جهة الانفتاح والتعددية. وإن "الثورة" بتعبير أن "تستقطب" جيل الشباب الذي يشكل الغالبية العظمى (نحو 60 في المئة) من كتلة الناخبين، وأن يرعى مشاغلهم ويتوكل مع تضلعاتهم.

ولكن الحقيقة، المسكوت عنها، هي أن هذا التيار أراد فقط أن يستولي على المكانة التي كانت تحتلها حركة "مجاهدي خلق" في الحياة السياسية قبل الثورة، ولدى انطلاقها، وقبل أن يتم التكتيل بها بحملة إعدامات طالت عشرات الآلاف من منتسبيها، وظلت حية في ضمائر الملايين.

الإيرانيون الذين أطاحوا بنظام الشاه، جاؤوا إلى الثورة من جهة اليسار. أما الذين فازوا بالسلطة، من رجال الدين، فقد جاؤوا من جهة اليمين؛ من جهة التخلف العقلي والهمجية الطائفية بالذات. ولكن كان هناك بينهم من تلبسوا الدور على الوجهين

